الفصل الثانى

الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية الاقتصادية فى ماليزيا

المبحث الأول

خلفية عن الاقتصاد الماليزى

حصلت ماليزيا على استقلالها السياسي في عام ١٩٥٧ بعد أن كانت مستعمرة بريطانية. وتقع ماليزيا من الناحية الجغرافية في قلب الجنوب الشرقي لقارة آسيا بالقرب من خط الاستواء. وتتكون من منطقتين أساسيتين هما: شبه جزيرة ماليزيا وولايتا صباح وساراواك، ويفصل بين المنطقتين بحر الصين الجنوبي. وتعد ماليزيا دولة صغيرة المساحة نسبيًا، إذ تبلغ مساحتها نحو ٣٣٠٠٠٠ كم٢.[١] ووفقًا لبيانات هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA)، يبلغ عدد سكان ماليزيا نحو ٢٨,٣ مليون نسمة، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي نحو ٨١٤٠ دولار في عام ٢٠١٠.[٢] وتسمى العملة الماليزية الرنجت.

استطاعت ماليزيا تحقيق طفرة تنموية كبيرة استحقت بالفعل وصف "المعجزة"، وذلك على الرغم من الشكوك والمخاوف التي كانت تثار قبل الاستقلال حول إمكانية ميلاد الدولة الماليزية أو بقائها واستمرارها إذا ما قدر لها أن تولد، فماليزيا عقب استقلالها لم تكن سوى مجتمع زراعي منخفض الدخل ويتسم بتنوع الأصول العرقية والدينية والثقافية لسكانه، وعلى الرغم أيضًا من التحديات العديدة التي واجهتها ماليزيا نذكر منها: الاضطرابات العرقية ذات البعد الاقتصادي في عام ١٩٦٩، الركود الاقتصادي في الثمانينات، والأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧. ورغم كل هذا، استطاعت ماليزيا أن تكون إحدى الدول الصناعية من الجيل الثاني بعد النمور الآسيوية.[٣]

ويمكن استعراض أهم ملامح التجربة التنموية فى ماليزيا فى النقاط التالية:

(١) مؤشرات الأداء التنموي في التجربة الماليزية:

- الناتج القومي الإجمالي:

بلغ الناتج القومي الإجمالي في ماليزيا في عام ٢٠٠٨ نحو ٧ أمثال ما كان عليه في عام ١٩٨٠؛ حيث زاد الناتج القومي الإجمالي من ١٩,٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٠

---

(١) نيفين عبد الخالق، "تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣.

(2) Malaysian Industrial Development Authority (MIDA), (www.mida.gov.my).

(٣) المصدر:

- جابر سعيد عوض، كمال المنوفى (محرران)، "النموذج الماليزي للتنمية"، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٧.
- نيفين عبد الخالق، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

إلى ١٤١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، فقد بلغ فى عام ٢٠٠٨ نحو ٥ مرات قدر ما كان عليه فى عام ١٩٨٠، حيث بلغ نحو ٧٤٣٩,٨ دولار في عام ٢٠٠٨ مقابل ١٦٥٧,٢ دولار في عام ١٩٨٠. (جدول رقم ٣).

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الاقتصاد الماليزي معدلات نمو مرتفعة بلغت في المتوسط نحو ٦,٣% خلال الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ٧% خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠. لكن معدل النمو انخفض إلى ٤,٤% في المتوسط خلال الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠. وتشير إحدى الدراسات[١] إلى أن معدلات النمو الاقتصادي التى سادت خلال الفترات (١٩٦٠-١٩٧٠)، (١٩٧٠-١٩٨٠) كانت أعلى من مثيلاتها فى الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي سجلت معدلات نمو تراوحت بين ٢ - ٤% خلال هذه الفترات. كما ترجع هذه الدراسة انخفاض معدل النمو الاقتصادي كمتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى الكساد الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٦). لكن معدل النمو الاقتصادي عاود الارتفاع ليصل إلى ٧,٥% في المتوسط خلال الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، ثم تراجع معدل النمو في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٤,٦%. (جدول رقم ٣).

- معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في ماليزيا من ٧% في عام ١٩٧٠ إلى ٦% في عام ١٩٩٠ وهي فترة تبني السياسة الاقتصادية الجديدة. وبالنسبة للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨) فقد شهدت انخفاضًا فى معدل البطالة، حيث لم يبلغ معدل البطالة خلال هذه الفترة ٤%. (جدول رقم ٣).

- معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم في ماليزيا من ٦,٧% في عام ١٩٨٠ إلى ٣,٤% في عام ١٩٩٥ ثم إلى ١,٦% في عام ٢٠٠٠. لكن هذا المعدل ارتفع فى عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ ليبلغ نحو ٣,١%، ٥,٤% على الترتيب. ويعد معدل التضخم الذي تحقق في عام ٢٠٠٨ هو أعلى معدل تضخم تحقق في ماليزيا منذ عام ١٩٨٢[٢] حيث بلغ نحو ٥,٨% في عام ١٩٨٢.

---

(١) بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، في كمال المنوفي و جابر سعيد عوض (محرران)، "النموذج الماليزي للتنمية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٢) نيرة العزب أحمد، تحليل أهم العوامل المحددة للصادرات في ماليزيا عن الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) م، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٦، جدول (٣-١-٤)، ص ١٥٣.

جدول رقم (٣)

مؤشرات اقتصادية عن الاقتصاد الماليزى خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨)

السنة / البيان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولار)	٣,٩	٦,٥	١٩,٣	٢١,٨	٢٨	٦١	٨٦,١	١١٢,٢	١٤١,٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار)	٣٧٩,٨	٥٤٨,٧	١٦٥٧,٢	١٨٩٤,٧	٢٢٨٩	٤٠٣٧	٣٦٦٨,٩	٥٠٤٦,٨	٧٤٣٩,٨
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولار)	٣,٤	٦,٧	٢٠	٢٣,٧	٢٩,٣	٦٥,٥	٩٣,٧	١١٨,٨	١٥٢,٦
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	٣٣٤,٣	٧٧٥,٤	١٥٦٤,٨	١٥٠٩,٤	١٦٥٣	٤٢٣٤,٥	٣٩٩٢,٦	٥٢٨٩,٤	٧٦٩٨,٨
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٦,٣	٠,٨	٧,٨	-١	٩,٨	٩,٨	٨,٩	٥,٣	٤,٦
معدل البطالة (٪)	٧,٤	٧	٥,٧	٧,٦	٦	٣,١	٣	٣,٥	٣,٣
معدل التضخم (٪)	-	-	٦,٧	٠,٤	٣,١	٣,٤	١,٦	٣,١	٥,٤
سعر الصرف	٣,٠٧٧٥	٢,٥٨٥٧	٢,٢١٧٥	٢,٤١٣٥	٢,٦٩٨١	٢,٥٤٠٥	٣,٨	٣,٧٨	٣,٤٦

Source:

- The years (1970-1990): Ragayah Mohamed, Industrial Development in Malaysai, L`Egypt Contemporaine, Socie`te` Egyptienne d`Economie Politique, de Statistique et de Le`gislation, Nos 437-438, LE CAIRE, 1994, p. 22.
- The years (1995-2008): Asian Development Bank (ADB), Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries, Country Table, Malaysia, 2009, pp. 1-3.
- بيانات سعر الصرف للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) مأخوذة من:

- Zubair Hasan, Determinants of FDI Flows to Developing Economies: evidence from Malaysia, MPRA Paper No. 2822, posted 19 April 2007, P. 163.

- التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورًا كبيرًا في الاقتصاد الماليزي، ففي وقت سابق كانت ماليزيا أكثر بلدان العالم إنتاجًا للقصدير وزيت النخيل والمطاط، أما الآن فتصدر ماليزيا مجموعة متنوعة من السلع من أهمها: الإلكترونيات والأجهزة الكهربية والنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والكيماويات ومنتجاتها وزيت النخيل والمطاط والقصدير والأخشاب ومنتجاتها والمنسوجات. بينما تتمثل أهم السلع المستوردة في الآلات والمعدات والمواد الخام والكيماويات والأغذية.[١] وأصبحت التجارة الخارجية تمثل نحو ٢٢٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي فى عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت تمثل نحو ٩٠% في عام ١٩٨٠.[٢]

---

(١) مدحت أيوب، دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، "النموذج الماليزي للتنمية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

(٢) حساب مباشر للباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣)، الجدول رقم (٤).

- **الصادرات:**

حققت الصادرات الماليزية طفرة خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٨)، حيث زادت قيمة الصادرات من ١٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٩,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٩٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وحققت الصادرات الماليزية أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨، إذ بلغت نحو ١٩١,٧ مليار دولار. وبالنسبة لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نحو ١٢٥,٦% في عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت تمثل ٤٩,١% في عام ١٩٨٠. (جدول رقم ٤).

- **الواردات:**

حققت الواردات الماليزية طفرة خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٨)، حيث زادت قيمتها من ١٠,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٩,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٨١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وحققت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨، إذ بلغت نحو ١٥٠,٧ مليار دولار. وبالنسبة لنسبة الوادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نحو ٩٨,٧% في عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت تمثل نحو ٤٠,٨% في عام ١٩٨٠. (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

تطور الصادرات والواردات الماليزية خلال الفترة (١٩٧٠–٢٠٠٨)

(القيمة: بالمليار دولار)

البيـــان / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
الصادرات	١,٦٧	٣,٥٥	١٢,٦٧	١٥,٧٤	٢٩,٥	٧٢,٧	٩٨,٢	١٤١,٨٥	١٩١,٧٣
الواردات	١,٣٩	٣,٢٨	١٠,٥٥	١٢,٥٩	٢٩,٣	٧٦,٤	٨١,٩	١١٤,٤٩	١٥٠,٧٥
الميزان التجاري	٠,٢٨	٠,٢٧	٢,١١	٣,١٥	٠,٢	٣,٧–	١٦,٣	٢٧,٣٦	٤٠,٩٨

Source:
- Economic Planning Unit, Malaysia, (www.epu.gov.my/ecoindicators).

وبالنسبة لأهم الشركاء التجاريين لماليزيا، تأتي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وسنغافورة واليابان والصين وتايلاند وهونج كونج وكوريا في المقدمـــة (مـــن ناحيـــة التصدير)، حيث بلغت الصادرات الماليزية إلى تلك الدول نحو ٦٠,٢% مـــن إجمـــالي صادرات ماليزيا في عام ٢٠٠٨.

في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة واليابان والصين وتايلاند وتايوان وكوريا وأندونسيا في المقدمة (من ناحية الاستيراد)، حيث بلغت الواردات الماليزية من تلك الدول نحو ٦٦,٨% في نفس العام، ويوضح الجدول التالي اتجاه التجارة الخارجية لماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨).

جدول رقم (٥)

اتجاه التجارة الخارجية لماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

(القيمة: بالمليار رنجت)

البيـــان / السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
صادرات ماليزيا إلى:					
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣,٤	٣٨,٢	٧٦,٥	١٠٥,٢	٨٢,٧
سنغافورة	١٨,١	٣٧,٥	٦٨,٥	٨٣,٥	٩٧,٧
اليابان	١٢,٥	٢٣,٤	٤٨,٧	٥٠,٥	٧١,٨
الصين	١,٦	٤,٩	١١,٥	٣٥,١	٦٣,٢
هونج كونج	٢,٥	٩,٨	١٦,٨	٣١,٢	٢٨,٣
تايلاند	٢,٧	٧,٢	١٣,٤	٢٨,٧	٣١,٧
كوريا	٣,٦	٥,١	١٢,٤	١٨,٣	٢٥,٨
هولندا	٢,٠٩	٤,٥	١٥,٦	١٧,٩	٢٣,٤
الهند	١,٢	٢,٠٨	٧,٣	١٥,١	٢٤,٧
استراليا	١,٣	٢,٨	٩,٢	١٨,١	٢٤,٤
اندونسيا	٠,٩	٢,٤	٦,٤	١٢,٥	٢٠,٧
تايوان	١,٧	٥,٨	١٤,١	١٥,٠٥	١٦,٢
ألمانيا	٣,٠٩	٥,٩	٩,٣	١١,١	١٥,٣
إجمالي الصادرات	٧٩,٦	١٨٤,٩	٣٧٣,٢	٥٣٦,٢	٦٦٣,٤
واردات ماليزيا من:					
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣,٢	٣١,٤	٥١,٧	٥٥,٨	٥٦,٤
سنغافورة	١١,٨	٢٤,٠٧	٤٤,٦	٥٠,٥	٥٧,٣
اليابان	١٩,٠٧	٥٣,٠٨	٦٥,٥	٦٢,٧	٦٥,١
الصين	١,٥	٤,٢	١٢,٣	٤٩,٨	٦٦,٨
تايلاند	١,٩	٥,١	١١,٩	٢٢,٨	٢٩,٢
كوريا	٢,٠٣	٧,٩	١٣,٩	٢١,٥	٢٤,٢
تايوان	٤,٣	٩,٩	١٧,٥	٢٣,٩	٢٥,٠٩
اندونسيا	٠,٨	٣,٠٥	٨,٦	١٦,٥	٢٤,١
ألمانيا	٣,٤	٨,٦	٧,٥	١٢,١	٦,٩
إجمالي الواردات	٧٩,١	١٩٤,٣	٣١١,٤	٤٣٢,٨	٥٢١,٦

Source:

- Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, (www.miti.gov.my/).

(٢) هيكل الاقتصاد الماليزي والتغير الهيكلي الذي حدث له:

بعد حصول ماليزيا على الاستقلال كان الاقتصاد الماليزي يعتمد في الأساس على القطاع الأولى (الزراعة والتعدين) وبالأخص على إنتاج المطاط والقصدير. وكان هذا القطاع يسهم بنحو ٤٤% في الناتج المحلي الإجمالي فى عام ١٩٦٠، وكانت صادرات المطاط والقصدير تمثل نحو ٦٩% من إجمالي الصادرات الماليزية في نفس العام، كما بلغت مساهمة هذا القطاع فى العمالة نحو ٥٥% فى عام ١٩٦٥.

ونظرًا إلى أن سلعتي المطاط والقصدير من السلع الأولية فإن طلبها وعرضها يكون غير مرن، وتتعرض للهزات السعرية العنيفة والتي تؤثر بدرجة كبيرة في دخول المنتجين وكذلك الاقتصاد، وكنتيجة لذلك انخفضت مساهمة هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة إلى ٣٩% و٥٣% على الترتيب في عام ١٩٧٠، كما انخفض ما تسهم به سلعتي المطاط والقصدير في الصادرات الكلية إلى ٥٣% في نفس العام.(1) وكنتيجة لذلك رأت الدولة ضرورة إحداث تغيرات هيكلية في هيكل الاقتصاد القومي، من خلال تبني إستراتيجية للتنمية ترتكز على تنويع الاقتصاد من خلال التوسع في برامج التصنيع وتحديث القطاع الزراعي والتأكيد على خلق قطاع خدمات أكثر كفاءة.(2)

وفيما يلي نعرض مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بالاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦)

مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥–٢٠٠٩)

(نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة	٣١,٥	٢٩	٢٧,٧	٢٢,٩	٢٠,٨	١٨,٧	١٣,٥	٨,١	٧,٩	٧,٥	٧,٦
التعدين	٩	١٣,٧	٤,٦	١٠,١	١٠,٥	٩,٨	٧,٥	٧,٦	٩,٤	٧,٨	٧,٧
الصناعات التحويلية	١٠,٤	١٣,٩	١٦,٤	١٩,٦	١٩,٧	٢٦,٩	٣٣,١	٣٠,٢	٣٠,٧	٢٨,٨	٢٦,٦
الإنشاءات	٤,١	٣,٨	٣,٨	٤,٦	٤,٨	٣,٥	٤,٥	٣,٤	٣,٢	٣	٣,٣
الخدمات	٤٥	٤٦,٢	٤٥	٤٠,١	٤٣,٥	٤٢,٥	٤٤,١	٥٦,٤	٤٦	٥٥,١	٥٧,٦

Source:

- The years (1965–2000): Pazim Fadzim Othman, Globalization: Opportunities and threats, A Malaysian perspective, in Gaber S. Awad, Mansor M. Isa (auditors), Department of Malaysian studies, Cairo university, 2006, table (1), P. 15.

– السنوات (٢٠٠٥–٢٠٠٩): حساب مباشر للباحث إعتمادًا على بيانات:

- Asian Development Bank, Key indictors for Asia and the pacific, Country tables, Malaysia, 2010, P. 1.

---

(1) International Monetary Fund (IMF), "Malaysia: selected Issues", IMF Staff Country Report, (IMF), Washington, D.C, No 98/114, October 1998, table D, E, F, PP. 7-8.

(٢) بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.

١- قطاع الزراعة:

انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر، حيث انخفضت مساهمة هذا القطاع من ٢٩% في عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٧% في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٨,١% في عام ٢٠٠٠، ثم انخفضت إلى ٧,٦% في عام ٢٠٠٩.

وبالنسبة لمساهمة قطاع الزراعة في إجمالي العمالة، نجد أنها انخفضت أيضًا وبشكل مستمر، حيث انخفضت من ٥٣,٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦% في عام ١٩٩٠، ثم انخفضت إلى ١٦,٨% في عام ٢٠٠٠ و ١٢% في عام ٢٠٠٩. جدول رقم (٧).

٢- قطاع الصناعة:(*)

ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر، حيث زادت مساهمة هذا القطاع من ٣١,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٤٠,٢% في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٤١,٢% في عام ٢٠٠٠، لكن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٧,٦% في عام ٢٠٠٩. وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، نجد أنه المسئول الرئيس عن زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ١٣,٩% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦,٩% في عام ١٩٩٠، ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى ٣٠,٢% في عام ٢٠٠٠، لكنها انخفضت لتصل إلى نحو ٢٦,٦% في عام ٢٠٠٩.

وبالنسبة لمساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنها انخفضت من ١٣,٧% في عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٧,٧% في عام ٢٠٠٩. بينما يعد قطاع الإنشاءات صاحب أقل إسهام داخل قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح نسبة مساهمته بين (٣%-٤,٨%) خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩).

وفيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعة في إجمالي التوظف نجد أنها زادت من ١٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦,٨% في عام ١٩٩٠، ثم زادت هذه النسبة إلى ٣٦% في عام ٢٠٠٠، لكن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٥,٤% في عام ٢٠٠٩. ويعد قطاع الصناعة التحويلية هو المسئول الرئيس عن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في التوظف الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩)، حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع فى التوظف الإجمالى من ٨,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨,٤% في عام ٢٠٠٩. ويأتي قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في زيادة التوظف داخل قطاع الصناعة؛ حيث زادت مساهمته من ٢,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ٦,٦% في عام ٢٠٠٩. وبالنسبة لقطاع التعدين فإن مساهمته في التوظف تعد هامشية حيث بلغت نحو ٠,٤% في عام ٢٠٠٩ مقابل ٢,٦% في عام ١٩٧٠. جدول رقم (٧).

(*) الصناعة تضم كلاً من التعدين والصناعة التحويلية والإنشاءات.

٣- قطاع الخدمات:

يحتل قطاع الخدمات المركز الأول من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث مساهمته في إجمالي التوظف خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩). فمن حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها ارتفعت من ٤٦,٢% في عام ١٩٧٠ إلى ٥٧,٦% في عام ٢٠٠٩. ومن حيث مساهمة هذا القطاع في إجمالي التوظف نجد أنها ارتفعت من ٢٠,٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٥٢,٦% في عام ٢٠٠٩.

ويوضح الجدول التالي مساهمة القطاعات المختلفة في التوظف خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩).

جدول رقم (٧)

مساهمة القطاعات المختلفة في التوظف خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩)

(نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة	٥٣,٥	٤٩,٣	٣٩,٧	٣٥,٧	٢٦	١٩	١٦,٨	١٢,٩	١٢	١٢
التعدين والمحاجر	٢,٦	٢,٢	١,٧	١,١	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤
الصناعات التحويلية	٨,٧	١٠,١	١٥,٧	١٥,١	١٩,٩	٢٥,٧	٢٧	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٤
الإنشاءات	٢,٧	٢,٩	٥,٦	٦,٩	٦,٣	٨,٩	٨,٥	٧	٦,٦	٦,٦
الخدمات	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٣,٦	٢٦,٢	٣٤,٥	٣٥,١	٣٧	٥١	٥٢,٢	٥٢,٦
الخدمات الحكومية	١٢	١٣	١٣,٧	١٥	١٢,٧	١٠,٨	١٠,٢	٩,٧	١٠,٩	١١
إجمالي التوظف (ألف عامل)	٣٣٤٠	٣٩٢٨	٤٨١٧	٥٦٢٥	٦٦٨٦	٨٠٢٣	٨٥٣٨	١٠٨٩٣	١١٥٧٧	١١٥٨٥

Source:

- The years (1970–2000): Pazim Fadzin Othman, op. cit, P. 16.
- The year (2005): Ministry of Finance, Malaysia, Economic Report 2006-2007, p. 78.
- The years (2008-2009): Ministry of Finance, Malaysia, Economic Report 2009-2010, p. 77.

(٣) دور الدولة في عملية التنمية ومحورية التخطيط:

إن ما حدث من إنجازات في المجال التنموي في ماليزيا لم يحدث من تلقاء نفسه، بل كانت هناك عدة عوامل لعبت دورًا هامًا في تحقيقها، لعل في مقدمتها الدور الذي لعبته الدولة. وقد مثلت الأوضاع المجتمعية التي عرفتها البلاد عقب الاستقلال والتي أسماها محاضير محمد "**معضلة المالايا**" العامل الحاسم الذي سيطر على فكر القيادات السياسية المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى الآن، والذي يصعب أن نفهم دور الدولة الماليزية في عملية التنمية بدونه.(١)

فالمجتمع الماليزي متعدد الأعراق والأديان، حيث يتكون من ثلاثة أعراق رئيسية هي المالايا (سكان البلاد الأصليون) ويمثلون نحو ٦٨,٣% من إجمالي السكان، الصينيون ويمثلون نحو ٢٣,٨%، ثم الهنود ويمثلون نحو٧,١% من السكان البالغ عددهم نحو ٢٨,٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى عدد من العرقيات الأخرى.(٢)

وقد لعب الاستعمار البريطاني دورًا كبيرًا في خلق المعضلة العرقية، حيث فتح الباب واسعًا أمام هجرة العمالة من الصينيون والهنود وغيرهم للعمل في مجال استخراج القصدير والحديد والمنجنيز والبوكسيت وفي مجال زراعة السكر والبن والمطاط. في حين ترك المالايا يقومون بزراعة الأرز ونسج الحرير والمنسوجات القطنية الأخرى وأعمال التطريز وبناء المراكب وصناعات الخزف. وقد أدى هذا التيار الجارف من الهجرة إلى ماليزيا إلى تغيير التركيبة السكانية، فعندما استقلت ماليزيا عن بريطانيا، كانت نسبة المالايا إلى جملة السكان نحو٤٢,٩% مقابل ٤٤,٢ % للصينيون و١٠,٦% للهنود و٢,٣% للعرقيات الأخرى.(٣)

وخلال فترة قصيرة، أصبح الصينيون يسيطرون على الناحية الاقتصادية، ويشغلون مراكز رفيعة في الإدارة والجهاز البيروقراطي والمهن الفنية في البلاد، ويعيشون في المناطق الحضرية. وفي دراسة أجريت عام ١٩٧٠، وجد أن ٩٠% من غير المالايا ومعظمهم من الصينيون يعملون في مجال الطب، ٨٤% في مجال الأعمال الهندسية، ٦٨% في مجال التعليم، كما يسيطر الصينيون على أعمال المقاولات والتجارة والتعدين والصناعة وحتى أعمال الكتبة والموظفين. في حين أن الغالبية المالاوية تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. ويكفي أن نعلم أن ٦٥% منهم يعيش تحت خط الفقر ويقطن معظمهم المناطق

(١) جابر سعيد عوض، كمال المنوفى، "النموذج الماليزى للتنمية"، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٧-٣٨.

(2) Economic Planning Unit, Malaysia, The Third Outline Perspective Plan, p. 149.

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، الأطلس الماليزي، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٥٨-٦٤.

الريفية ويعمل غالبيتهم في المجالات ذات الإنتاجية المنخفضة مثل الزراعة ويحتلون بصفة عامة الوظائف الأدنى فى مختلف الصناعات والمشاريع، ويمتلكون فقط نحو ثلث الأرض الزراعية ويستحوزون فقط على نحو ٢,٤% من ثروة البلاد التجارية والصناعية. وقد أدى هذا الوضع المتردى للمالايا من الناحية الاقتصادية إلى حدوث صراعات عرقية في مارس ١٩٦٩، خاصة مع فشل نمط الحرية الاقتصادية الذي اتبعته الدولة عقب الاستقلال في تصحيح الأوضاع الاقتصادية للمالايا.(١)

وكاستجابة لهذه التحديات، تبنت الحكومة الماليزية "السياسة الاقتصادية الجديدة" New Economic Policy التي ركزت على تحقيق هدفين هما: القضاء على الفقر المدقع من خلال زيادة مستويات الدخول وفرص العمل والتوظيف لجميع الماليزيين بغض النظر عن الاعتبارات العرقية، مع إعطاء معاملة تفضيلية للمالايا، وكذلك التعجيل بعملية إعادة هيكلة المجتمع الماليزي لتصحيح الاختلالات الاقتصادية والجغرافية على النحو الذي يلغى الارتباط بين الانتماء العرقي والمستوى الاقتصادي.(٢)

وقد هدفت السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٧١-١٩٩٠) تحقيق ما يلي:(٣)

١- في مجال مكافحة الفقر: تخفيض مستوى الفقر في شبه جزيرة ماليزيا من ٤٩,٣% في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٦% في عام ١٩٩٠.

٢- في مجال إعادة هيكلة المجتمع: زيادة حصة المالايا من الملكية في الشركات من ٢,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٣٠% في عام ١٩٩٠، وذلك في إطار معدل نمو اقتصادي سنوي ٨%.

وفي عام ١٩٩٠، استطاعت ماليزيا من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة أن تزيد نصيب المالايا من ثروة البلاد من ٢,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ١٩,٦% في عام ١٩٩٠، يصاحب ذلك ارتفاع في نسبة المالايا في المهن الفنية (كالطب – الهندسة – المحاسبة – المحاماة..) من ٤,٩% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩% في عام ١٩٩٠. وبالنسبة للعرقيات الأخرى في ماليزيا فقد ارتفعت نسبة مشاركتهم في ثروة البلاد من ٣٤% في عام ١٩٧١ إلى ٥٦,٧% في عام ١٩٩٠.

أمَّا عن ملكية الأجانب فقد انخفضت من ٦١,٧% في عام ١٩٧١ إلى ٢٣,٧% في عام ١٩٩٠. كما استطاعت ماليزيا تخفيض معدلات الفقر من ٤٩,٣% في عام ١٩٧٠ إلى ١٦,٥% في عام ١٩٩٠.(٤)

(١) جابر سعيد عوض، كمال المنوفى، النموذج الماليزى للتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤١-٤٤.

(٢) كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، الأطلس الماليزي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) جابر سعيد عوض (محرر)، السياسات العامة في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

ويعزى ما حققته السياسة الاقتصادية من نجاح إلى التخطيط الذي يعد بمثابة العمود الفقري لهذه السياسة، فلم تهتم الدولة بوضع الخطط وتصميمها فقط، بل اهتمت أيضًا بعملية التنفيذ والمتابعة لضمان النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة.(١)

وفي هذا الإطار، تتبنى ماليزيا خططًا طويلة الأجل تمتد لعشرين سنة تقسم إلى أربعة خطط خمسية، وتتم مراجعة كل خطة في منتصف المدة أي بعد سنتين ونصف، وقد شهد التخطيط في ماليزيا نجاحًا كبيرًا لعدة عوامل من أهمها: واقعية الخطة، المراجعات النصفية للخطة، انصياع القطاع الخاص لخطط الدولة وخضوعه لإشرافها وتطبيق مبدأ "ماليزيا المتعاضدة" الذي يعني مشاركة القطاع الخاص في بناء الدولة الماليزية من خلال دفع ضريبة على أرباح الشركات بنسبة ٣٠% من هذه الأرباح لتمويل خطط التنمية.(٢)

ولقد وضعت ماليزيا عدة خطط خمسية منها: الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٦-١٩٦٠)، والخطة الخمسية الثانية (١٩٦١-١٩٦٥)، وقد حققت هاتان الخطتان ثمارًا إيجابية في مجال التنمية الريفية والصناعية، في حين وضعت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٦-١٩٧٠) الأسس اللازمة للتحول من صناعة الإحلال محل الواردات للصناعة الموجهة للتصدير، وقد لحق ذلك رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عامًا (١٩٧١-١٩٩٠)، والتي سبق الحديث عنها. وحينما أوشكت السياسة الاقتصادية على الانتهاء، تم وضع سياسة قومية للتنمية National Development Policy (١٩٩١-٢٠٠٠). والآن فماليزيا تنفذ الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وهي جزء من سياسة النظرة القومية (٢٠٠١-٢٠١٠). وقد ظلت كل من السياسة القومية للتنمية وسياسة النظرة القومية يهدفان إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة بوصول المالايا إلى نسبة ٣٠% من الملكية الصناعية والتجارية. ودائمًا ما كان ينظر إلى الخطط الاقتصادية على أنها أداة هامة لتحقيق نتائج إيجابية في مجال التوسع في برامج التصنيع والحفاظ على مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والتنمية.(٣)

---

(١) جابر سعيد عوض، كمال المنوفى، النموذج الماليزى للتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢) أحمد حلمى عبد اللطيف، وظيفة الدولة فى الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرر الاقتصادى ١٩٧٤، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١١٢.

(٣) رضا محمد هلال، "دور الخدمات في التنمية في الدول النامية – سنغافورة ودبي وماليزيا نموذجًا"، في أحمد عبد الونيس شتا، مدحت أيوب (محرران)، دور الخدمات في التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٧١.

(٤) إستراتيجية التصنيع في ماليزيا:

منذ حصول ماليزيا على الاستقلال، وهي تركز على إحداث تنمية صناعية واقتصادية وقد نجحت في ذلك، فاستطاعت التحول من اقتصاد يعتمد في الأساس على صادرات السلع الأولية إلى دولة حديثة العهد بالتصنيع.(١) وفيما يلي يتم عرض المراحل التي مرت بها تجربة التصنيع في ماليزيا.

مرحلة الإحلال محل الواردات (١٩٥٧-١٩٦٩):(٢)

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا عقب الاستقلال، حيث تم تطبيق الإستراتيجية التقليدية وهي الإحلال محل الواردات، وهي الإستراتيجية التي طبقتها كثير من الدول قبل ماليزيا وحققت نتائج إيجابية. وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الإستهلاكية التي كان معظمها مملوكًا لشركات أجنبية. ونظرًا إلى ضيق السوق المحلية، فقد تبين قصور هذه الإستراتيجية كمحور أساسي لعملية التنمية المستمرة، ورغم تحقيق قدر من التنويع في القطاع الزراعي فقد ظلت عمليات التصنيع خلال الستينات محدودة ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة والقيمة المضافة.

وجدير بالذكر أن الفترة الأولي لتطبيق هذه الإستراتيجية (١٩٥٨-١٩٦٣)، شهدت نمو السلع الاستهلاكية بمعدل أكبر وأسرع من معدل نمو السلع الوسيطة والاستثمارية، في حين أن الفترة التالية (١٩٦٤-١٩٦٨)، شهدت نمو السلع الاستثمارية بمعدل أكبر من معدل نمو السلع الاستهلاكية والوسيطة.

وقد ساهمت صناعة الإحلال محل الواردات بنحو ٥١,٩% في الناتج و٤٠% في الاستهلاك و٧,٨% في الصادرات كما بلغ معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة ١٧,٤% في المتوسط.

مرحلة الصناعات الموجهة للتصدير (١٩٧٠-١٩٧٩):(٣)

اتسمت هذه المرحلة بتطوير الدور التدخلي للدولة، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية. وقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات

---

(1) www.grips.ac.jp/forum/pdf06/VDFreport/4_malaysia.pdf.

(٢) المصدر:

- مختار الجمال، نماذج التنمية في شرقي آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، أوراق أسيوية، العدد ٣، أغسطس ١٩٩٥، ص ٤٠.
- بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

(٣) المصدر:

- مختار الجمال، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٠- ٤١.
- بازم عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

العامة، وقد تم التركيز في هذه المرحلة على استمرار النمو الصناعي الذي يعتمد على الإنتاج الذي لديه القدرة على زيادة حجم السوق المحلية والأجنبية، وليس الإنتاج الذي يعتمد على إحلال الواردات في إطار السوق المحلية القائمة. كما تم التركيز في هذه المرحلة على الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة الإلكترونيات والنسيج التي صارت تسهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب ٤٠% من العمالة، أضف إلى ذلك التركيز على الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية وخاصة الزراعة والأخشاب، الصناعات الرأسمالية والوسيطة مثل صناعة المطاط وزيت النخيل، وصناعات التصدير.

ومن أهم انجازات هذه المرحلة، كان نمو الصناعات المرتبطة بإنتاج السلع الكهربائية والإلكترونية والماكينات متمثلة في السلع الكهربائية والدوائر الإلكترونية والمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والصناعات الكيماوية والبلاستيك والصناعات الخشبية الموجهة للتصدير، وكان من شأن التوسع في الصناعات الموجهة للتصدير استقطاب التكنولوجيا والاهتمام بالبحث والتطوير واكتساب العمالة المهارات اللازمة من خلال التدريب.[(١)]

مرحلة التصنيع الثقيل (١٩٨١-١٩٨٥):[(٢)]

تمثل هذه المرحلة مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي، وذلك بالتركيز على الصناعات الثقيلة. وقد تم ذلك في إطار السياسة الصناعية التي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تقوية وتحديث القطاع الصناعي.
- خلق روابط بين الصناعات المختلفة.
- تقليل الواردات الصناعية.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة.

ولتحقيق هذه الأهداف، أنشأت الحكومة الماليزية شركة ماليزيا للصناعات الثقيلة (HICOM) بموجب قانون الشركات لعام ١٩٦٥، وهي شركة مملوكة بالكامل للدولة، كما أنها مسئولة عن تصميم وإدارة ومراجعة أداء الصناعات الثقيلة. ورغم تعرض تلك الإستراتيجية لانتقادات، فقد تمت بنجاح وليس أدل على ذلك من إنتاج أول سيارة ماليزية بالكامل (بروتون ساجا) وتنفيذ صناعات الحديد والأسمنت.

ونظرًا إلى تعرض ماليزيا لحالة من الكساد في منتصف الثمانينات، فقد قامت الحكومة الماليزية بمراجعة هيكل برنامج التصنيع وذلك في عام ١٩٨٣ بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

(١) مني حسن السيد، تقييم إستراتيجية التصنيع في مصر في ضوء تجربة التصنيع في ماليزيا الموجه للتصدير، معهد التخطيط القومي، مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، يونيو ٢٠٠٨، ص ٣٨.

(٢) بازم عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة (١٩٨٦–١٩٩٥):

عملت الحكومة الماليزية في هذه الفترة على دعم القطاع الصناعي، من خلال إزالة العوائق البيروقراطية والاهتمام بالتعليم الفني والبحث والتطوير. كما ركزت الحكومة في هذه الفترة على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الصناعات الوسيطة، من خلال تخصيص مناطق صناعية لهذه الصناعات.[١] وتسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٢٩,١% من ناتج الصناعة التحويلية في عام ٢٠٠٦ و٢٦,١% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في نفس العام، وتستحوذ على نحو ٩١% من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية لنفس العام، كما أنها تسهم بنحو ٢٠% من إجمالي الصادرات في نفس العام. ويتوقع أن تبلغ القيمة المضافة لهذه الصناعات نحو ١٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

وتتركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، ثم قطاع المواد الغذائية والمشروبات، ثم قطاع المعادن والمنتجات المعدنية وقطاع المنتجات الخشبية، وقطاع النقل والمعدات الكهربائية.[٢]

العناقيد الصناعية (١٩٩٦–٢٠٠٧):

انتهجت ماليزيا سياسة التصنيع العنقودي، بإنشاء العناقيد الصناعية التي تعتبر أداة هامة لدفع الصناعة الماليزية. وتضم العناقيد الصناعية، مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة، التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تشابكية أمامية وخلفية، وتضم صناعات مختلفة وموردين وخدمات وبنية أساسية. وقد تتم صفقات بين الشركات والموردين من ناحية أو بينها وبين المنافسين بهدف حفز الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة اعتمادًا على وعاء ضخم من العمالة يساعد على تدفق المعرفة وتطوير المهارات بشكل سريع، وبهدف تحقيق فرص أكثر سواء في السوق المحلية أو العالمية.

وتقوم الحكومة الماليزية بتجهيز هذه التجمعات ومدها بالبنية الأساسية والخدمات كما حفزت القطاع الخاص من خلال مجموعة من الحوافز ومن خلال نظام إداري سليم، مما أدى إلى دعم هذه التجمعات الصناعية وبالتالي تقوية القاعدة الصناعية.[٣]

---

(١) عبير فرحات على، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر ...، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٥.
(٢) معهد التخطيط القومي، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢١١، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٣٨.
(٣) المصدر:
- مني حسن السيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٩–٤٠.
- عبير فرحات علي، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر ...، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥١٥–٥١٦.

المبحث الثاني

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في ماليزيا

يتم في هذا المبحث استعراض دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وذلك بتناول النقاط التالية:

أولاً: السياسات العامة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم تتبع الحكومة الماليزية نمطاً معيناً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل اختارت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية لصناعات وقطاعات معينة في مراحل التنمية المختلفة. وقد أدي تطور هيكل الحوافز في ماليزيا إلى الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد على القطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية.(١)

ويتسع نطاق الحوافز المقدمة في ماليزيا ليشمل الاستثمار في مجالات متنوعة منها، الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، السياحة، حماية البيئة، البحث والتطوير، صناعة الأجهزة الطبية، التدريب، الشحن والنقل، تكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد القائم على المعرفة، بالإضافة إلى الاستثمار في منطقة الوسائط المتعددة، وأنشطة أخري.

وفيما يتعلق بالحوافز الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية، الذي اعتمدته ماليزيا محورًا للتنمية لفترة طويلة، فإن هذه الحوافز تتمثل في الإعفاء الضريبي المؤقت ومخصص ضريبة الاستثمار، وتشمل هذه الحوافز ما يلى.(٢)

- حوافز للشركات عالية التكنولوجيا.
- حوافز للمشروعات الإستراتيجية.
- حوافز الشركات متوسطة وصغيرة الحجم.
- حوافز تقوية الارتباطات الصناعية.
- حوافز صناعة الآلات والمعدات.
- حوافز صناعة أجزاء ومكونات وأنظمة السيارات.
- حوافز إضافية أخري لقطاع التصنيع.

---

(١) معهد التخطيط القومي، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين ...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Malaysian Industrial Development Authority (MIDA), available at: http://www.mida.gov.my/index_php?page=incentives-for-investment.

وخلال مراحل التنمية المختلفة، تضمنت سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حزمة من الحوافز شملت إعفاءات وتخفيض الضرائب، وإعفاء الصادرات من رسوم الجمارك، والضرائب، وإعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية، وتقديم خدمات البنية الأساسية المدعومة، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وقد تبلورت كافة الإعفاءات والتخفيضات وحقوق الملكية وكافة الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٨٦ (Investment Promotion Act 1986)، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير.(١) وطبقًا لهذا القانون فإن كل قطاعات التصدير مفتوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتحدد نسبة ملكية الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات التصدير في ضوء الإنجاز التصديري وذلك وفقًا للقواعد التالية:(٢)

- يستثني من شرط الملكية المشروعات التي تصدر على الأقل ٨٠% من إنتاجها.
- تحدد نسبة الملكية للمشروعات الأخري الموجهة للتصدير على النحو التالي:

- المشروعات التي تصدر ٥١% – ٧٩% من إنتاجها، يسمح لها نسبة ملكية حتي ٧٩% ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل مثل: مستوي التكنولوجيا، حجم الاستثمار، الموقع، القيمة المضافة، استخدام المواد الخام والمكونات المحلية.
- المشروعات التي تصدر ٢٠%–٥٠% من إنتاجها، يسمح لها نسبة ملكية بين ٣٠%–٥١% ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل المذكورة في البند السابق.
- المشروعات التي تصدر أقل من ٢٠% من إنتاجها، يسمح لها نسبة ملكية ٣٠% كحد أقصي.
- المشروعات التي تقدم سلعًا عالية التقانة أو منتجات أولي بالرعاية للسوق المحلية، ربما لا يسمح لها بالملكية الكاملة.

ومنذ عام ١٩٩٨، ألغي شرط الملكية وسمح بالملكية الكاملة للأجانب في كافة قطاعات الصناعة التحويلية بدون أي شرط تصديري وذلك لكل المشروعات الاستثمارية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة المنفذة حتي ٢٠٠٣/١٢/٣١. وقد أدي هذا الإجراء إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على المنافسة في السوق المحلية، وذلك باستثناء ٧ أنشطة قاصرة على المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة. وفي يناير ٢٠٠٣، قررت وزارة التجارة والصناعة الماليزية، قررت جعل التحرير بشكل دائم ليصبح قطاع الصناعة التحويلية مفتوحًا بالكامل وبدون استثناءات للاستثمار الأجنبي.(٣)

---

(١) معهد التخطيط القومي، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين ...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(2) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Foreign Direct Investment and Recovery in Southeast Asia, OECD, December 1999, p. 121.

(3) www.iisd.org/pdf/2004/investment_country_report_malaysia.pdf, p. 3.

وفي سبيل حماية الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت ماليزيا بتوقيع اتفاقية منع الإزدواج الضريبى، كما قامت بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع كل الدول المستثمرة فيها، وتضمن هذه الاتفاقية ما يلي:(١)

- الحماية ضد التأمين أو المصادرة.
- التعويض السريع والكافي في حالة حدوث التأمين أو المصادرة.
- حرية تحويل الأرباح وأصل رأس المال والعمولات إلى الخارج.
- اللجوء إلى النظام الدولي لفض المنازعات في حالة أي نزاعات مع الدولة أو الطرف المحلي فماليزيا عضوًا في هذا النظام منذ عام ١٩٦٦.

بالإضافة إلى ما سبق فإن ماليزيا تقدم مجموعة من التسهيلات التي تشجع الاستثمار الأجنبي منها:(٢)

١- وجود عدد كبير من الشركات الماليزية والأجنبية التي تعمل في مجال الإعلان والمحاسبة والاستشارات تستطيع أن تقدم مسوحات للسوق ونصائح حول الوكلاء المحليين أو الشركاء المرشحين للمستثمرين الأجانب، وتصمم مناهج الإعلان بالاعتماد على الإذاعتين المرئية والمسموعة والصحف.

٢- النظام القانونى الماليزي مألوف للمستثمر الأمريكي، فهو مصمم في إطار القانون البريطاني الذي يتسم بالشفافية، مما يساعد على العمل بسهولة في ماليزيا. أضف إلى ذلك وجود عدد كبير من المنشآت المحترفة في المجال القانوني تقدم خدماتها في ماليزيا، وتغطي حقوق الملكية الفكرية عددًا من القوانين.

٣- قيام عدد من الشركات بنشر تقارير وجمع معلومات حول سلامة الشركات الماليزية مما يفيد المستثمرين الأجانب كثيرًا.

وتوفر ماليزيا بيئة عمل حيوية وديناميكية بفضل دعم الاقتصاد الموجه نحو السوق والسياسات الحكومية المشجعة للأعمال التجارية، فضلاً عن توفير المتطلبات المثالية للنمو وتحقيق الأرباح. ومن نقاط القوة في ماليزيا، أنها بلد مستقر سياسيًا ولديه نظام قانونى متطور، بالإضافة إلى ماتقدمه ماليزيا من حوافز جذابة للمستثمرين، وجود بنية تحتية متطورة على أعلي مستوي تم تصميمها لتخدم مجتمع الأعمال، وتعد واحدة من أفضل البني التحتية في آسيا، فهناك شبكة الاتصالات القائمة على تكنولوجيا الألياف البصرية والرقمية، والمطارات الدولية الخمسة (جميعها مزودة بمرافق شحن جوي) وشبكة من الطرق السريعة المتطورة.

---

(1) Ibid, pp. 4-6.

(٢) مدحت أيوب، دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

علاوة على سبعة موانيء بحرية دولية. كل هذه الأمور تجعل من ماليزيا نقطة انطلاق مثالية نحو سوق آسيا والمحيط الهادي، ويوجد في ماليزيا ما يزيد على ٢٠٠ منطقة صناعية منتشرة في جميع أنحاء البلاد وتصنف على أنها مناطق معالجة تصديرية، تفي باحتياجات الصناعات المصدرة، ويتم تطويرها باستمرار لخدمة صناعات معنية، كما تتمتع ماليزيا بوجود الموارد البشرية المدربة والمؤهلة التي تفي بالاحتياجات المتزايدة للقطاعات المختلفة، وقد جعلت بيئة العمل المواتية ماليزيا واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية لعمليات التصنيع الدولية، وقد جذبت ماليزيا إلى الآن مايزيد عن ٥٠٠٠ شركة أجنبية من أكثر من ٤٠ دولة لمباشرة عملياتها في ماليزيا.(١)

ثانيًا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٩):

تعد ماليزيا من الدول النامية التي اتبعت سياسات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضح ذلك في ضوء ما تظهره بيانات الجدول التالي وفقًا لما يلي:

- احتلت ماليزيا الترتيب الرابع بين الدول النامية، من حيث مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٢)، حيث استحوذت على نحو ٦,٧% من إجمالي تلك التدفقات إلى الدول النامية خلال نفس الفترة.(٢) لكن هذا الترتيب تراجع إلى الترتيب العاشر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٩) في ظل المنافسة الدولية الشديدة على هذا النوع من الاستثمار كأحد مصادر تمويل التنمية.(٣)
- ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا في المتوسط من ٩٨٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٦) إلى ١٨٤٣ مليون دولار كمتوسط للفترة (١٩٨٧-١٩٩١)، وبمعدل نمو بلغ نحو ٨٧,٣% خلال نفس الفترة، ثم زادت إلى ٥١٩٤,٥ مليون دولار كمتوسط للفترة (١٩٩٢-١٩٩٣)، إلا أن الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) شهدت تراجعًا في هذه التدفقات، أعقبها زيادة في تلك التدفقات حتى بلغت نحو ٧٣١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. لكن تلك التدفقات انخفضت مرة أخري لتصل إلى ١٣٨١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الدولي عمومًا وماليزيا بصفة خاصة. وبالنسبة لنصيب ماليزيا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول النامية، فقد انخفض

---

(1) Malaysian Industrial Development Authority, MIDA, (www.mida.gov.my/).

(٢) تمت بمعرفة الباحث اعتمادًا على:

- UNCTAD (1994), world Investment Report, Transnational Corporation, Employment and Workplace, op. cit, Table 1-5, p. 14.

(٣) جدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي.

من ٧,٤% خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٦) ليصل إلى ٠,٣% في عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بنصيب ماليزيا من إجمالي تلك التدفقات الداخلة إلى إقليم جنوب شرق آسيا خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٩) فقد بلغ نحو ٢٠,٧%، فى المتوسط، خلال نفس الفترة.

- ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت، في المتوسط، من ١٠% خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٦) إلى ٢٢,٣%، في المتوسط، للفترة (١٩٩٢-١٩٩٣) لكنها تراجعت لتصل إلى ١٦,٨% في عام ٢٠٠٨.
- ارتفعت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، من ٢٠,٩% للفترة (١٩٨١-١٩٨٦) إلى ٤٢,٦%، في المتوسط، للفترة (١٩٩٤-١٩٩٩)، ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ نحو ٣٩,٠١% في عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٨)
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا
خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٩)

(القيمة: بالمليون دولار)

السنة / البيان	متوسط الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٦	متوسط الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩١	متوسط الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣	متوسط الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٤	متوسط الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
(١) القيمة	٩٨٤	١٨٤٣	٥١٩٤,٥	٥٠٧٣	٢٩٢٨,٤	٦١٣٩,٣	٧٣١٨	١٣٨١
(١) ٪من التدفقات الداخلة إلى الدول النامية	٧,٤	٦	٨,١	٣,٣	١,٤	١,٥	١,٢	٠,٣
(١) ٪ من التدفقات الداخلة إلى جنوب شرق آسيا	٣١,٧	٢٠,٢	٣٥,٣	١٨,٥	١٤,٤	١٢,٢	١٥,٥	٣,٨
(١) ٪ من GFCF	١٠	١٣,٦	٢٢,٣	١٦	١٢	١٨	١٦,٨	..
رصيد FDI كنسبة من GDP	٢٠,٩	٢١,٥	٢٨,٥	٤٢,٦	٤٠,٤	٣٥,٩	٣٣,٠٨	٣٩,٠١

المصدر:

- جدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي.
- النسب المئوية تمت بمعرفة الباحث اعتمادًا على بيانات:
  - **UNCTAD, FDI / TNC Database.**
- (..) البيان غير متاح

ثالثًا: أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا:

تتوزع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الآسـيوية والـدول الأوروبيـة بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الـرئيس في ماليزيا؛ حيث بلغت نسبة مساهمتها في كل من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا وإجمالي المشروعات الموافق عليها نحو ٢٨,٨% و ١٦,٦% على التوالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، يليها اليابان وسنغافورة وكوريا لتبلغ أنصبتها في إجمـالي تـدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نحو ٢٠,٥%، ١٦,٣ %، ٣,٨% على الترتيب خلال نفس الفترة. فى حين تبلغ أنصبة تلك الدول فى إجمالى المشروعات الموافق عليها نحو: ١١,٨%، ٩,٤%، ٢,٢% على الترتيب خلال نفس الفترة.[1] وفي عام ٢٠٠٩، كان أكبر خمـس دول مستثمرة في ماليزيا هي اليابان وهونج كونج والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وتايوان، وقد بلغت مساهمة هذه الدول الخمس في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا نحو ٧٧% في نفس العام.[2] ويوضح الجدول التالي مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فـي المشروعات الموافق عليها في ماليزيا لدول مختارة خلال سنوات مختارة.

جدول رقم (٩)

مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الموافق عليها في ماليزيا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)

(القيمة: بالمليون رنجت)

السنة / الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٩	٢٠١٠ (يناير- يوليو)
الولايات المتحدة	١٠٥,٣	٥٦٧,٣	٥١٥٨,٩	٢٣٤٥	٩١٧,٨
اليابان	٩٤,٣	٤٢١٢,٦	١٠٠٢,٧	٧٠٤١,٤	١٢٧٨,٤
تايوان	٢٣,٨	٦٣٣٩,١	٢٦٧	٧١٦,١	٥٣٩,٧
سنغافورة	١١٧,٣	٨٩٥,٣	٩٠٢,٣	١٩٩٢,٥	٢٩٥٢,٣
هونج كونج	–	–	–	٥٣١٥,٧	٤٥٨,٥

Source:
- Mohd Nazari Ismail, Foreign Direct Investment and Development: the Malaysian Electronics sector, Institute of Developing Economies, Tokyo, 2001, p. 2.
- MIDA, Website, accessed at: 11-10-2010.

- بيانات (١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٩) تعبر عن قيم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينمـا قـيم عـامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ تعبر عن قيم لمشروعات تمت الموافقة عليها.

---

(1) Mohamed Nour, Selected Issues in the Malaysian Economy 2, Department of Malaysian studies, Faculty of Economics and political science, Cairo University, 30/ 6 – 23/ 7/2009.

(2) Malaysian Industrial Development Authority (MIDA), Malaysia Performance of the Manufacturing and services sectors, 2009, p. 18.

رابعًا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩):

تحتل ماليزيا الترتيب التاسع بين الدول النامية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث المجموع التراكمي لتدفقات هذا النوع من الاستثمار خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩).(١)

ويتضح من بيانات الجدول رقم (١٠)، والذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، ما يلي:

- ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا من ٢٣٦,٩ مليون دولار كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) لتصل إلى نحو ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، لكنها انخفضت إلى ٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.
- وبالنسبة للنصيب النسبى لماليزيا فى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر من الدول النامية، فقد انخفض من ٦,٩% كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) ليصل إلى نحو ٥,١%، ٣,٥% في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ على الترتيب.
- وبالنسبة للنصيب النسبى لماليزيا فى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر من جنوب شرق آسيا، فقد ارتفع من ٥٢,٣% كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) ليصل إلى ٩٧,٤% في عام ٢٠٠٨، لكنه انخفض ليصل إلى ٣٧,٨% في عام ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نحو ٣,٥% سنويًا بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٩. ومن حيث المجموع التراكمي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا، فقد بلغ نحو ١٨٢ مليار رنجت، خلال نفس الفترة. ويعكس تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا تزايد الوجود الخاص بالشركات الماليزية في الخارج، خاصة في منطقة الآسيان.(٢)

ومن حيث التوزيع القطاعي لمجموع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا، فيلاحظ أنه بالنسبة للفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) كان ٤٩% من هذا المجموع يتركز في قطاع الخدمات، ٧% في أنشطة التصنيع، ٧% للغاز والبترول، ٥% للزراعة، ٤% للإنشاءات و ٢٨% لمجالات أخرى. وبالنسبة للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، فيلاحظ تركز تلك التدفقات في قطاع الخدمات بنسبة ٧٠% وقطاع البترول والغاز بنسبة ١٠% وقطاع التصنيع بنسبة ٨% وقطاع الزراعة بنسبة ٧% وقطاع الإنشاءات بنسبة ٢% و٣% لمجالات أخرى.(٣)

---

(١) تمت بمعرفة الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٨) بالملحق الإحصائي.

(2) Bank Negara Malaysia, Annual Report 2009-2010, P. 37.

(3) Ibid, PP. 37-38.

جدول رقم (١٠)
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ماليزيا
خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)

(القيمة: بالمليون دولار)

البيان / السنة	متوسط الفترة ٨٠-١٩٨٧	متوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣	متوسط الفترة ٩٤-١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القيمة	٢٣٦,٩	٣٢٦	٢٢٧٢,٧	١٥٢٥,٦	٢٩٧١	٦٠٤١	١٠٩٨٩	١٤٩٨٨	٨٠٣٨
٪ من التدفقات الصادرة من الدول النامية	٦,٩	١,٤	٤,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٨	٤,٣	٥,١	٣,٥
٪ من التدفقات الصادرة من جنوب شرق آسيا	٥٢,٣	١٦,٦	٢١,٣	١٣,٧	٢١,٥	٢٧,٢	٣٢,٨	٩٧,٤	٣٧,٨

Source:

- The Years (1980-2004): UNCTAD, FDI/TNC Database. The Years (2005–2007): UNCTAD, World Investment Report, 2008, op. cit, Ibid Annex table B. 1. PP. 253-255. The Years (2008–2009): UNCTAD, World Investment Report, 2010, op. cit, Ibid Annex table 1. PP. 167-170.

خامسًا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المسار التنموي لماليزيا:

يمكن تتبع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المسار التنموي الماليزي باستعراض النقاط التالية:

١- فترة الاحتلال البريطاني:

قامت حكومة الاحتلال البريطاني بدور كبير في جذب رأس المال الأجنبي من بريطانيا لزراعة المطاط واستخراج القصدير، وكانت ماليزيا تصدر هاتان السلعتان بالإضافة إلى المواد الخام إلى بريطانيا مقابل الحصول على الواردات المصنعة، ولم يكن هناك أي برنامج للتصنيع خلال هذه الفترة؛ لأن الاحتلال البريطاني لم يكن له ثمة مصلحة في تنمية القطاع الصناعي، وقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من بريطانيا معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة.(١)

(1) Ragayah Mohamed, Op. Cit, P. 8.

٢- الفترة التالية للاستقلال وحتى منتصف الثمانينات:

بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى قطاع الصناعة التحويلية فقط منذ نهاية الخمسينات ولمدة عقدين تاليين، وكانت خلال هذه الفترة تتجه بصفة أساسية إلى صناعات الإحلال محل الواردات.(١)

وقد شجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الصناعات إصدار قانون التقدم في عام ١٩٥٨، والذي أعطى حوافز للمستثمرين الأجانب تمثلت في إعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى ١٥-٢٠ سنة وتتوقف على حجم رأس المال المستثمر. وكان معظم تلك المشروعات مملوكًا للأجانب وكانت تنتج سلعًا معمرة وسلعًا غذائية. وقد رفعت الحكومة معدل الحماية الجمركية لحماية تلك المشروعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، مما شجع على قدوم المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الصناعات، وقد شهدت الفترة الأخيرة من سياسة الإحلال محل الواردات زيادة في أعمال وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات، مما جعل القطاع الصناعي أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا الأجنبية والخبراء الأجانب.(٢)

وجدير بالذكر أن الحكومة الماليزية تعاملت بحذر مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين منتصف الستينات ومنتصف الثمانيات، فكانت الحكومة الماليزية تهدف إلى تخفيض نسبة ملكية الأجانب في رأس مال المشروعات التجارية ومشروعات الصناعة التحويلية، بهدف زيادة ملكية المالايا في رأس مال تلك المشروعات من ٢,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٣٠% في عام ١٩٩٠، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة والتي سبق الحديث عنها.(٣) وكنتيجة لما سبق فقد بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٤) نحو ٥٩٤,٣ مليون دولار فقط.(٤)

---

(1) Premachandra Athukorala, Jayant Menon, Foreign Investment and Industrialization in Malaysia: Exports, Employment and Spillovers, Asian Economic Journal, Vol. 10, No. 1, 1996, P. 33.

(٢) بازم عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

(3) Yumiko Okamoto, Impact of Trade and FDI Liberalization Policies on the Malaysian Economy, Institute of Developing Economies. Tokyo, 1994, P. 464.

(4) UNCTAD, FDI/TNC Database.

٣- تحرير سياسات الاستثمار الأجنبى المباشر في منتصف الثمانينات:[(١)]

شهدت فترة الثمانينات تضافر مجموعة من العوامل التي شجعت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير منها:

١- الركود العالمي الذي أدى إلى هبوط أسعار السلع الأولية وأسعار البترول في ماليزيا بشكل كبير، وبالتالي انخفضت عائدات التصدير. مما أدى إلى تفاقم العجز في ميزان الحساب الجاري، وقد بلغ معدل النمو نحو -١,١% في عام ١٩٨٥ وهي المرة الأولى التي يحقق فيها الاقتصاد الماليزي معدل نمو سالب منذ الاستقلال. ولكي يتم تدعيم الاقتصاد الماليزي، كان من الضروري تكثيف الإنفاق التنموي، مما أدى إلى زيادة الدين الخارجي من ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٠ إلى ٧٦% في عام ١٩٨٦، وبالتالي تفاقم فجوة الادخار والاستثمار. وكنتيجة لما سبق فإن الحاجة أصبحت ملحة لبديل لا يرتب ديون مباشرة ويمول عملية التنمية، وبالتالي قدمت الحكومة الماليزية حوافز جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا.

٢- وفي نفس الوقت، فإن التقدير المبالغ فيه لكل من الين الياباني والمارك الألماني مع ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة، مثل: اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، لعب دور الحافز على إعادة توطين صناعات تلك الدول في دول مثل ماليزيا واندونيسيا، وتايلاند، فيما سمى بالصفقة التاريخية، حيث تكلفة العمل المنخفضة نسبيًا والمعروض من عنصر العمل مناسبًا، البنية الأساسية مناسبة.

وبالتالي فقد تم تحرير القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطائه مزيد من الحوافز، وخاصة فى مجال الصناعات الموجهة للتصدير، وذلك في إطار قانون تشجيع الاستثمار في عام ١٩٨٦ (Promotion Investment Act 1986). وكنتيجة لذلك فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣,٨ مليار رنجت إلى ٦,١ مليار رنجت في عام

---

(١) **المصدر:**

- PHANG HOOI ENG, Foreign Direct Investment: A Study of Malaysia's Balance of Payments Position, Palanduk Publication, Selangor Darul Ehsan, Malaysia, 1998, P. 2.
- http://epu.gov.my/recenteconomicHistory?P_P_id=56_INSTANCE_QCRO&P_P_lifecycle=0&P_P_state=normal&P_P_mode=view&P_P_col_id=column-4&P_P_col_count=1&page=1-5.

١٩٨٩، وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو ٨,٢%. وفي عام ١٩٩٤، بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١٩,٨ مليار رنجت وهو ما يزيد على ٣ أضعاف قيمتها في عام ١٩٨٩.

وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى صناعات التصدير قد بدأت في الزيادة ببطء، ولكن بثبات منذ منتصف السبعينات. ومع نهاية الثمانينات كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحولت بشكل نهائي من الإنتاج للسوق المحلية لتستخدم ماليزيا كقاعدة للتصنيع للسوق العالمية.[١]

ويتناول الجزء التالي دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا، وفي تدعيم تجربة التصنيع للتصدير.

٤- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا:

تتجه معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا إلى قطاع الصناعة التحويلية على حساب قطاع البترول والغاز، وذلك على عكس معظم الدول النامية. حيث استحوذ قطاع الصناعة التحويلية على نحو ٥٧,٤% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩) مقابل ٤٠,١% لقطاع البترول والغاز خلال نفس الفترة.[٢] وبالنسبة للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) فقد شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات، كنسبة من إجمالى تلك التدفقات، نحو ٧٨% (٦٣% منها لقطاع الصناعة التحويلية و١٥% منها لقطاع الخدمات) في حين انخفضت حصة قطاع البترول في تلك التدفقات إلى ١٧% خلال نفس الفترة. بينما شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) تحولاً جديدًا في الأهمية النسبية للقطاعات المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زادت حصة قطاع الخدمات من إجمالي تلك التدفقات إلى نحو ٣٧% خلال نفس الفترة، مقابل تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية إلى٤١% خلال نفس الفترة، في حين بقيت الأهمية النسبية لقطاع البترول عند نفس مستواها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩).

---

(1) Premachandra Athukorala, Jayant Menon, Op. Cit, P. 33.
(2) PHANG HOOI ENG, Foreign Direct Investment ..., Op. Cit, P. 2.

٥- مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشروعات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية (MIDA) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨):

كنتيجة للإجراءات التى اتخذتها الحكومة الماليزية بشأن تحرير بيئة التجارة والاستثمار وتقديم مزيد من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر، فى أعقاب أزمة منتصف الثمانينات، زادت مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى إجمالى الاستثمارات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية (MIDA) بشكل ملحوظ ومؤثر منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٨، حيث زادت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تلك المشروعات -في المتوسط- من ٢٧% (مقابل ٧٣% للمساهمة المحلية) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) لتبلغ نحو ٥٦,٥% (مقابل ٤٣,٥% للمساهمة المحلية) خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٨). ويعكس ذلك مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الصناعية في ماليزيا خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٨) وبالتالي مساهمته في التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية في ماليزيا، خلال نفس الفترة. ويوضح الجدول التالي تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية (MIDA) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨).

جدول رقم (١١)

مساهمة الاستثمار الأجنبي في المشروعات الصناعية الموافق عليها

خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨)

السنة / البيان	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
(١) قيمة المشروعات الموافق عليها (مليار رنجت)	٤,١	٣,٩	٩,١	١٢,٢	٢٨,٢	٣٠,٨	٢٧,٨	١٣,٨	٢٣	٢٠,٩	٣٤,٣	٢٥,٨
نسبة FDI إلى إجمالي الاستثمارات في (١) (٪)	٢٧	٥٢,٤	٥٣,٦	٧٠,٨	٦٢,٦	٥٥,٣	٦٤	٤٥,٧	٤٩,٤	٤٣,٨	٤٩,٨	٤٤,٤
السنة / البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٨
(١) قيمة المشروعات الموافق عليها (مليار رنجت)	٢٦,٤	١٧	٣٣,٦	٢١,٣	١٧,٩	٢٩,١	٢٨,٨	٣١,١	٤٦	٥٩,٩	٦٢,٨	٢٧,٤
نسبة FDI إلى إجمالى الاستثمارات في (١) (٪)	٤٩,٦	٧٢,١	٥٩,١	٧٥,٣	٦٤,٧	٥٣,٧	٤٥,٧	٥٧,٦	٤٤	٥٥,٨	٧٣,٤	٥٦,٥

Source:

- Economic Planning Unit (Malaysia), Published Time Series, Economic Statistics, Economic Indicators, Table 12.3.1, 12.3.2, (www.epu.gov.my/ecoindicators).

وبالنسبة للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل قطاع الصناعة التحويلية، فيلاحظ أن قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية يستأثر بالنصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية إلى إجمالي الاستثمارات في المشروعات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية (MIDA)، بلغت في المتوسط نحو ٨٠,٨% خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٨)، كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية، في المتوسط، نحو ٣٥,٤% خلال نفس الفترة.(١)

وتشير إحدى الدراسات(٢) إلى أن الأهمية النسبية لقطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية بالنسبة لإجمالي الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠١) بلغت نحو ٣٣,٣%، يليه قطاع البترول والمنتجات البترولية بنحو ١٥,٢%، وقطاع الكيماويات والمنتجات الكيماوية بنحو ١٠,٧%، وقطاع المنتجات المعدنية الأساسية بنحو ٦,٧%، ومنتجات المناجم غير المعدنية بنحو ٤,٨%، والورق والطباعة والنشر بنحو ٤,٥%، والمنسوجات ومنتجاتها بنحو ٤,١%. بينما كانت مساهمة القطاعات الأخرى لا تتعدى ٣% خلال نفس الفترة.

ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية بالنسبة لإجمالي الاستثمار في هذا القطاع وبالنسبة لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨).

---

(١) تمت بمعرفة الباحث اعتمادًا على بيانات:

- Economic Planning Unit (Malaysia), Published Time Series, Economic Statistics, Economic Indicators, Table 12.3.1, 12.3.2, (www.epu.gov.my/ecoindicators).

(٢) مدحت أيوب، دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية، مصدر سبق ذكره، جدول رقم (٦-٢)، ص ١٥٧.

جدول رقم (١٢)

الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨)

السنة / البيان	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
(١) إجمالي الاستثمارات في القطاع للمشروعات الموافق عليها (مليار رنجت)	٠,٢	٠,٨	١,٣	٣	٤,٢	٣,١	١,٦	٢,٣	٦,٣	٣,٢	١٣,١	٦,٢
نسبة FDI في هذا القطاع إلى إجمالي الاستثمارات في (١) (٪)	٥٥,٦	٩١,٨	٩٢	٨٩,٦	٨٩,٦	٨٦,٧	٦٠,٦	٧٩,٤	٧٦,١	٧٥,٣	٧٠,٧	٤٦,٢
نسبة FDI في هذا القطاع إلى إجمالي FDI (٪)	١٤,٧	٣٦,٥	٢٣,٦	٣١,٤	٢١,٤	١٦	٥,٤	٢٩,١	٤٢,٦	٢٦	٥٤,٢	٢٥,١
السنة / البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٨
(١) إجمالي الاستثمارات في القطاع للمشروعات الموافق عليها (مليار رنجت)	٢,٤	٧	١٢,٢	١٠,٣	٥,٧	٥	٨,٦	١٣,٨	١٠	١٥,١	١٧,٨	٦,٩٥
نسبة FDI في هذا القطاع إلى إجمالي الاستثمارات فى (١) (٪)	٧٩	٨٤,٦	٨٣,٨	٩٢,١	٧٠,٩	٧٣	٧٩,١	٨٢,١	٨٥,٨	٩١	٩٧,٥	٨٠,٨
نسبة FDI في هذا القطاع إلى إجمالي FDI (٪)	١٤,٦	٤٨,٤	٥١,٤	٥٩,٤	٣٤,٦	٢٣,٢	٥٢	٦٣,٣	٤٢,٥	٤١,١	٣٧,٦	٣٥,٤

Source: Economic Planning Unit (Malaysia), Published Time Series, Economic Statistics, Economic Indicators, Table 12.3.1, 12.3.2. (www.epu.gov.my/ecoindicators).

يلاحظ مما سبق أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى ماليزيا تتجه إلى قطاع الصناعة التحويلية الموجه بالدرجة الأولى إلى التصدير، كمـــا يلاحـــظ أن معظـــم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى قطاع الصناعة التحويلية تتجـــه إلـــى قطـــاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية.

سادسًا: أهم ملامح دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تجربة التنمية الماليزية:

يمكن بيان أهم ملامح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنميـــة الاقتصـــادية فـــي ماليزيا بعرض النقاط التالية:

١- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحول الهيكلي للاقتصاد الماليزي وفي دعم التوجه للتصدير:

استطاع الاقتصاد الماليزي التحول من اقتصاد أولى يعتمد علـــى ســـلعتي المطـــاط والقصدير إلى اقتصاد قائم على التصنيع الموجه للتصدير، تشكل الصادرات المصنعة أكثـــر من ٨٠% من إجمالي الصادرات. وتشكل الصادرات من المنتجات الإلكترونية والكهربية نحو ٦١,٧ [١] من إجمالي الصادرات المصنعة في عام ٢٠٠٠. إن هذا التحول السريع للاقتصـــاد الماليزي قد تم بقيادة قطاع الصناعة التحويلية والذي يرتكز على الاستثمار الأجنبي المباشـــر لفروع الشركات متعددة الجنسيات.[٢]

وفي هذا الصدد تذهب دراسة (Yumiko Okamoto, 1994)، إلى أن أثر سياسات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتي طبقت منذ منتصف الثمانينات كان هائلًا. فالشـــركات الأجنبية بالإضافة إلى أنها أسهمت بشكل كبير في تراكم رأس المال، فإنها ساهمت في تنـــوع الهيكل الصناعي ليتجه نحو الصناعات غير التقليدية والصناعات التي لا تعتمد على المـــوارد الطبيعية.[٣]

كما تذهب دراسة أخرى[٤] إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورًا هامًا في تنمية الصناعة الماليزية وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية- السياسية. فمنذ تحرير نظام الاستثمار في عام

(1) Economic Planning Unit (Malaysia), (www.epu.gov.my/externalTrade).
(2) Anita Giselle Doraisami, FINANCIAL CRISIS IN MALAYSIA: DID FDI FLOWS CONTRIBUTE TO VULNERABILITY?, Journal of International Development, 19, 2007, P. 952.
(3) Yumiko Okamoto, Op. Cit, P. 477.
(4) www.iisd.org/pdf/2004/investment_country_report_malaysia.pdf.p9.

١٩٨٥، زادت مساهمة المنشآت الأجنبية في إجمالي القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة التحويلية، حيث زادت من ٣٣,٤% في عام ١٩٨٦ إلى ٤٤,٢% في عام ١٩٩٩.

بينما تذهب دراسة (Sanjaya Lall, 1995) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورًا هامًا في النمو الاقتصادي الحديث في ماليزيا، فالشركات متعددة الجنسيات تستمر في السيطرة على الصادرات الماليزية، فهي تقدم نحو ٧٥% من قيمة الصادرات المصنعة. أما المشاركة المحلية في أنشطة التصدير فهي منخفضة نسبيًا وخاصة المنشآت الخاصة، باستثناء صناعة الملابس الجاهزة التي تمثل نحو ٦% من الصادرات المصنعة. كما تذهب هذه الدراسة إلى أن الصادرات المصنعة قد توسعت بسرعة، حيث نمت بمعدل سنوي بلغ نحو ٢٩% للفترة (١٩٨٧-١٩٩٢) مقابل ١٦% للفترة (١٩٨١-١٩٨٦). ومن حيث المساهمة فقد بلغت مساهمة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات نحو ٧١% في عام ١٩٩٣ مقابل ١٢% فقط في عام ١٩٧٠. وهذا ما جعل ماليزيا تحتل المرتبة السادسة في قائمة أكبر الدول المصدرة للسلع المصنعة من الدول النامية.(١)

وبالنسبة لدراسة (Premachandra Athukorala, Jayant Menon, 1996) فتذهب إلى أن الاقتصاد الماليزي منذ منتصف السبعينات وهو يحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ترجع إلى ما حدث من تحولات هيكلية تم من خلالها التوسع في الصادرات المصنعة لقطاع الصناعة التحويلية. ووفقًا لمؤشرات مختلفة منها المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والصادرات، فإن قطاع الصناعة التحويلية يعد الآن أكثر القطاعات أهمية في الاقتصاد القومي. وبالنسبة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه غالبًا ما ينظر إليه على أنه أكثر العوامل أهمية من حيث المساهمة في نجاح تجربة ماليزيا في التصنيع والتصدير.(٢)

فالفترة الممتدة من بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات، كانت الصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد مثل: الصناعات الغذائية، المشروبات، التبغ، المنتجات الخشبية والمعادن الأساسية، كانت تساهم بنسبة كبيرة في هيكل الصادرات المصنعة. إلا أن فترة الثمانينات وما شهدته من تحول في هيكل الصادرات الماليزية أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات التي تعتمد على الموارد في إجمالي الصادرات المصنعة مقابل زيادة مساهمة

---

(1) Sanjaya Lall, Malaysia: Industrial Success and the Role of the Government, Journal of International Development, vol. 7, No. 5, 1995, P. 760, 766, 769.
(2) Premachandra Athukorala, Jayant Menon, Op. Cit, P. 30.

المنتجات الإلكترونية والكهربية بشدة. ففي عام ١٩٩٤ بلغت مساهمة الصادرات الإلكترونية والكهربية نحو ٦٠% من إجمالي الصادرات المصنعة في نفس العام.[١]

٢- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة المحلية:

يمكن القول بصفة عامة، أن القطاعات الفرعية داخل قطاع الصناعة التحويلية والتي اتسمت بأعلى معدلات النمو والتوظف خلال الثمانينات والتسعينات كانت أكبر القطاعات المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال فإن إجمالي العمالة في صناعة الإلكترونيات والمنتجات الكهربية زاد من ٧٨٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٥٠٠٠ عامل في عام ١٩٩٢. وقد استوعب هذا القطاع ما يزيد عن ٤٠% من الزيادة السنوية في العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بين هذين العامين.[٢]

وتشير دراسة (Yumiko Okamoto, 1994) إلى أن مساهمة المنشآت المحلية في إجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية قد بلغت نحو ٧٠,٤% في عام ١٩٨٥ (منها ٣,٤١% تعمل في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية) في حين كانت مساهمة المنشآت الأجنبية في إجمالي العمالة في نفس القطاع نحو ٢٩,٦% في نفس العام (منها ١٣,٨% تعمل في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية). إلا أنه في عام ١٩٩٠، انخفضت مساهمة المنشآت المحلية إلى نحو ٥٧,٥% (منها ٣,٨% تعمل في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية) بينما زادت مساهمة المنشآت الأجنبية إلى نحو ٤٢,٤% (منها ٢١,٩% تعمل في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية) في نفس العام.[٣]

وبالنسبة لمساهمة العمالة في قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية في إجمالى العمالة بالنسبة للمشروعات الموافق عليها، فيلاحظ أنها ارتفعت من ١٩,٥% كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) إلى ٣٦% كمتوسط للفترة (١٩٨٧-٢٠٠٨)، ويوضح الجدول التالي مساهمة قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية في إجمالي العمالة للمشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨).

---

(1) Ibid, P. 29.
(2) Ibid, P. 39.
(3) Yumiko Okamoto, Op. Cit, Table VI, P. 472.

جدول رقم (١٣)

مساهمة قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية في إجمالي العمالة فى المشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨)

السنة / البيان	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
(١) إجمالي العمالة في المشروعات الموافق عليها (عامل)	٤٧٧١٥,٩	٦٠٠٦٨	١٤٢٨٧٥	١٧٦٦٢٨	١٦٩٧٦٤	١٧٩٤٠٨	١٠٦٠٤١	٩٤٥٩٢	١٣٦٤٨٧	١١٧٦٠٧	٩١٨٩١	٧٣٤٢١
نسبة العمالة فى القطاع إلى إجمالي العمالة فى (١) ٪	١٩,٥	٤١,١	٢١	٣٦,٤	٣٨,٥	٤١,٥	٢٨,٩	٤٢,٤	٤٦,٢	٣٣,٩	٤١,٢	٣٣,٧
السنة / البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٨
(١) إجمالي العمالة في المشروعات الموافق عليها (عامل)	٨٣٢٤١	٦٥٩٣٨	٨٨١١٢	٨٨٢١٥	٦٤٧٤٤	٧٧١٨٢	٨٨٦٣٤	١١٤٩٥٦	٨٨٩٥٢	٩٧٦٧٣	١٠١١٧٣	١٠٤٨٩١
نسبة العمالة في القطاع إلى إجمالي العمالة فى (١) ٪	٣٢,٦	٤٠,٢	٤١,٤	٤٩,٦	٣٨,٢	٢٢,٧	٢٧,٧	٤١,٢	٢٧,٢	٣٣,٢	٣٣,٨	٣٦

Source:

- Economic Planning Unit, Malaysia, (www.epu.gov.my/ecoindictors).

يتضح من الجدول السابق، المساهمة الكبيرة لقطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية في التوظف، فهو من القطاعات كثيفة العمالة. وفي ضوء المساهمة الأجنبية الكبيرة في ملكية المشروعات في هذا القطاع تتضح مساهمة المشروعات الأجنبية في التوظف في هذا القطاع وفى إجمالى التوظف.

٣- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وفى دعم البحوث والتطوير:

يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في ممارسة دور هام في الاقتصاد الماليزي، ويبدو ذلك جليًا في قطاع الإلكترونيات. فالشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى دورها في خلق وظائف جديدة وزيادة الصادرات، فإنها قد ساهمت في تنمية القدرات التكنولوجية للشركات المحلية، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا. وقد تم ذلك عبر الروابط التي تم بناؤها بين الشركات متعددة الجنسيات وبين الشركات المحلية، كما تم ذلك عبر عملية تطوير مهارات العمالة الماليزية التي تعمل في هذه الشركات. ويعد إنشاء شركات محلية تنتج الدوائر

المتكاملة (ICs)، والتي كانت تتولاها الشركات متعددة الجنسية قبل ذلك، يعد أكبر دليل على نقل التكنولوجيا.[١]

وفيما يتعلق بدور المنشآت الأجنبية، فـي دعـم البحـوث والتطـوير وانتشـار التكنولوجيا، فإنه في عام ٢٠٠٠، ساهمت هذه المنشآت بنحو ٦٤% في إجمالي الإنفـاق الخاص على البحوث والتطوير والذي يساوي تقريبًا الإنفاق الحكـومي علـى البحـوث والتطوير في نفس العام.[٢]

٤- الأثر على استخدام الموارد المحلية:

سبق أن أوضح البحث، أن شرط المكون المحلي ظل موجـودًا لفتـرة طويلـة كشـرط للموافقة بالحصول على نسبة ملكية معينة، وذلك بعد تحديد الإنجاز التصديري للمشروعات التـي تصدر بين ٢٠%-٥٠% من إنتاجها والمشروعات التي تصدر بين ٥١%-٧٩% من إنتاجها.

وفي ضوء المراجعة الشاملة والمستمرة لسياسة الحوافز في ماليزيا، بهدف تنظيمهـا وتوجيهها بما يزيد من المردود الضريبي ويجذب في نفس الوقت الاستثمار الأجنبي المباشـر الذي يزيد من القدرات التنافسية لماليزيا، فقد تم ربط الحوافز بنوع الاستثمار. كما استخدمت الحكومة أربعة معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز هي:[٣]

- تحقيق قيمة مضافة تتراوح بين ٣٠-٥٠%.
- استخدام مكون محلي بنسبة ٢٠-٥٠%.
- الإسهام في التشابك الصناعي.
- مراعاة مستوى التقانة.

ويتضح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على استخدام الموارد المحلية في قطـاع الصناعات القائمة على المنتجات الطبيعية في ماليزيا، خاصة المواد الخام والأولية، فـي قطاع الزراعة والتعدين والتي تتمثل في الصناعات القائمة بإنتاج المطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية، والتى تعتمد على استخدام الموارد المحليـة فـي عملياتهـا الإنتاجية بشكل مضطرد.[٤]

---

(1) Mohd Nazari Ismail, Op. Cit, P. 14.
(2) www.iisd.org/pdf/2004/investment_country_report_malaysia.pdf.p.9.
(٣) معهد التخطيط القومي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣-٤٤.
(٤) المصدر السابق، ص ٤٩.

٥- الأثر على البيئة:

قامت الحكومة الماليزية بتخطيط المناطق الصناعية في ماليزيا مع مراعاة البعد البيئي في المقام الأول، وذلك بهدف زيادة إنتاجية العامل وتحسين الصحة الذهنية لقوة العمل، والتقليل من الآثار السلبية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن. لذلك تلتزم جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة بضرورة اجتياز اختبار تقييم الأثر البيئي قبل الحصول على الترخيص بمزاولة النشاط.[١] وفي سبيل دعم حماية البيئة تقدم ماليزيا مجموعة من الحوافز التي تشجع على الاستثمار في مجال حماية البيئة. فتقدم حوافز في مجالات تراعي البعد البيئي منها: استزراع الغابات، التخزين والمعالجة والتخلص من السموم والمخلفات الخطرة، أنشطة تدوير المخلفات، أنشطة ترشيد الطاقة، توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.[٢]

---

(١) المصـــدر:

- المصدر السابق، نفس الصفحة.
- بنك مصر، مصدر سابق، ص ١٠٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- www.mida.gov.my/en_v2/index.php?pag=invest_in_malaysia.